

بلاغ

عملا بمنشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بالإجراءات الرامية للتسريع في إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار، وخاصة النقطة الرابعة منه، تعلم الإدارة العامة أنه تقررا اعتماد دراسة إزالة التلوث أو كراس الشروط المسلمة من قبل الوكالة الوطنية لحماية المحيط بالنسبة للمشاريع التي لم تحصل على المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط كبديل لها بصفة استثنائية إلى موفى سنة 2025.

كما تعلم الباعثين والمستثمرين بمختلف الإجراءات المتخذة لفائدتهم والرامية إلى دفع انجاز المشاريع:

■ تقليص الأجال المتعلقة بإجراءات إسناد التراخيص الخاصة بفتح المؤسسات الخطرة أو المخلة أو المزعجة واستغلالها من شهرين إلى شهر بالنسبة لدراسة الملف ومن 3 أشهر إلى شهر بالنسبة لإجراءات البحث العمومي.

■ إسناد شهادة صلوحية المحل بالنسبة للشركات المصدرة كليا من طرف الديوانة بصفة مبدئية بما يسهل توريد التجهيزات على أن يتم استكمال الحصول على شهادة الوقاية من الحرائق.

■ التسريع في مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة على التراتيب العمرانية لبعض المناطق الصناعية المحدثة من قبل الوكالة العقارية الصناعية.

■ تسريع دراسة كل الملفات الوارد على إدارة السلامة في أجل أقصاه موفى جانفي 2025.